الذي كان في باريس لمطالبة مؤتمر السلام بضمّ الجليل الأعلى ووادي التصارى الى لبنان، اتصل به هذان الزعيمان الصهيونيان لمحاولة اقناعه بالتخلّي عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان، الا أنّ البطريرك، بدعم من فرنسا، رفض هذه المطالب وأصّر على عدم المساس بحدود لبنان الجنوبية». وفي مكان آخر يذكر التقرير: «وفي اللقاء الذي حصل بين القاضيين براندیس وفرانكفورتر صديق الرئيس نيلسون واللورد بيرس واللورد بلفور، اتفق المجتمعون على وجوب ضمّ مناطق المياه اللبنانية الى الحدود الفلسطينية كشرط أساسي لاقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين وانجاحه».

ومن أبلغ التصريحات التي تكشف عن النيات والأطماع الاسرائيلية في الاستيلاء على مياه الليطاني، تصريح ليفي أشكول أحد رؤساء وزراء اسرائيل السابقين لصحيفة «اللوموند» في ٧ تموز (يوليو) عام ١٩٧٢ والذي قال فيه: «أن اسرائيل العطش لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هدراً الى البحر». وكذلك ما جاء في الرسالة التي بعث بها بن ــ غوريون عام ١٩٦٧ الى الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول رداً على السؤال الذي وجهه ديغول، يسأل فيه عن نيات اسرائيل تجاه لبنان، فأجاب بن ــ غوريون: «ان أمنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية»[٥].

ان مطامع اسرائيل في الليطاني، سبقت بزمن، قيامها كدولة في أرض فلسطين، أي خلال عامي التقسيم ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨. ففي كتاب «لبنان هبة الليطاني» يورد البّحاثة اليسوعي الأب «فردينان بروست» بعض اهتمامات اسرائيل التاريخية في الاستفادة من مياه هذا النهر اللبناني. فيذكر مثلاً: أنه في عام ١٩٤٣ قامت «لجنة مياه فلسطين» (وهي احدى الشركات الاسرائيلية) بوضع دراسة مكثّفة لمياه نهر الليطاني، خلاصتها القول: «ان مياه هذا النهر لا يمكن استخدامها في لبنان وحده، وأن فلسطين بحاجة قصوى للمشاركة في استثمارها».

كما يذكر الكاتب نفسه، نقلاً عن محاضر جلسات مؤتمر «بال» عام ١٨٩٧ الذي أرسى قواعد بناء الدولة الاسرائيلية المنشودة، أن تيودور هرتزل صرّح عقب انتهاء المؤتمر بقوله: «انني لو أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت أن في هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني. وبعد خمسين عاماً سيرى «تأكيد هذه الدولة كل انسان»[٦].

والواقع أن قضية المياه في اسرائيل هي الشغل الشاغل حتى منذ بدء التفكير بقيام هذه الدولة في فلسطين. وبفضل اللامبالاة والضغوطات الأجنبية على العهود المتعاقبة على الحكم في لبنان استطاعت اسرائيل أن تعطّل العمل لاستفادة لبنان من مياه الليطاني. واستطراداً من مياه الحاصباني والوزاني، ليبقى ادعاؤها صحيحاً: «أن مياه أنهار لبنان تهدر في البحر»، فتورده في كلّ مناسبة تبحث فيها قضايا الليطاني والأردن والحاصباني والوزاني. وهكذا، منذ تقرير لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ (لجنة الهدنة)، مروراً بكافة مشاريع الريّ المقدمة من الخبراء العالميين، كانت مياه الليطاني، دائماً، موضوع مساومة بين لبنان واسرائيل أو بين الدول العربية واسرائيل بواسطة هؤلاء الخبراء الذين التصقت أسماء مشاريعهم المائية بأسماء أصحابها: كمشروع «جونسون»، ومشروع «جيب» ومشروع «مكدونالد» ومشروع «لودر ميلك» الخ... وكل ما فعله العرب، حتى الآن،